

دلائل الإعجاز

أحدُهما أن يكونَ القارئُ له أرادَ التنوينَ ثم حَذَفَ به لالتقاءِ الساكَنَينِ ولم يحركه كقراءة من قرأ : (قُلْ هُوَ أَحَدٌ) المصَّمدُ) بتركِ التنوينِ من " أحد " :
وكما حُكي عن عُمارةَ بنِ عَقيلٍ أنه قرأ (ولا الليلُ سابقُ النَّهارِ) بالنصبِ فقيلَ له : ما تريدُ فقال : أريدُ " سابقُ النهار " . قيل : فهلاَّ قلتَه . فقال : فلو قلتُه لكان أوزَنَ . وكما جاءَ في الشعرِ من قوله - المتقارب - :
(فألفيتهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ ... ولا ذاكِرَ إلاَّ قليلاً) .
إلى نظائرِ ذلك . فيكونُ المعنى في هذه القراءة مثله في القراءة الأخرى سواء .
والوجهُ الثاني : أن يكونَ الابنُ صفةً ويكونَ التنوينُ قد سقط على حدِّ سقوطه في قولنا : جاءني زيدُ بنُ عمروٍ ويكونَ في الكلامِ محذوفٌ . ثم اختلفوا في المحذوفِ فمنهم من جعله مبتدأً فقدَّر " وقالتِ اليهودُ هو عُزيرُ ابنُ ا " ومنهم من جعله خبراً فقدَّر " وقالتِ اليهودُ : " عزيرُ ابنُ ا معبودنا " وفي هذا أمرٌ عظيمٌ . وذلك أنك إذا حكيتَ عن قائلٍ كلاماً أنتَ تريدُ أن تكذِّبَ به فيه فإنَّ التكذيبَ ينصرفُ إلى ما كان فيه خبراً دون ما كان صفةً . تفسيرُ هذا أنك إذا حكيتَ عن إنسانٍ أنَّهُ قال : زيدُ بنُ عمروٍ سيِّدٌ ثم كذَّبَ به فيه ولم تكن قد أنكرتَ بذلك أن يكونَ زيدَ بنَ عمروٍ ولكن أن يكونَ سيِّداً . وكذلك إذا قال : زيدُ الفقيهُ قد قدِّمَ فقلتَ له : كذبتَ أو غلطتَ لم تكن قد أنكرتَ أن يكونَ زيدُ فقيهاً ولكن أن يكونَ قد قدم .
هذا ما لا شُبْهةَ فيه وذلك أنك إذا كذَّبْتَ قائلًا في كلامٍ أو صدَّقْتَه فإنَّما ينصرفُ التكذيبُ منك والتصديقُ إلى إثباته ونفيه . والإثباتُ والنفيُّ يتناولان الخبرَ دون الصفةِ يدلُّك على ذلك أنك تجدُ الصفةَ ثابتةً في حالِ النفيِ كثبوتِها في حالِ الإثباتِ . فإنَّما قلتَ : ما جاءني زيدُ الظريفُ كان الطَّرفُ ثابتاً لزيدٍ كثبوتِه إذا قلتَ : جاءني زيدُ الظريفُ . وذلك أنَّ ليس ثبوتُ الصفةِ للذي هي صفةٌ له بالمتكلمِ وإثباته لها فتنتفي بنفيه . وإنما ثبوتُها بنفسها